AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة عشرة

سرت، الجماهيرية العظمى، 24-30 يونيو 2009

—

EX.CL/513 (XV)

# مذكرة تمهيدية
# للدورة العادية الخامسة
# لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة
# المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، 16-20 مارس 2009

—

**مذكرة تمهيدية**

**للدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء التجارة**

**المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، 16–20 مارس 2009**

1. في الفترة من 16 إلى 20 مارس 2009، استضافت مفوضية الاتحاد الإفريقي بنجاح الدورة العادية الخامسة لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي. ويشكل مؤتمر وزراء التجارة حدثاً نظامياً يمكّن وزراء التجارة من تقييم التطورات في ميدان السياسة التجارية العالمية والقارية وعمليات تنفيذ السياسات، وتقديم توجيهات سياسية حول بقية برامج عمل الاتحاد الإفريقي. يُعتبر المؤتمر كذلك بمثابة منتدى لمواءمة وجهات النظر والمواقف الإفريقية حول الأجندة التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية الحاسمة، مثل أجندة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، من بين أمور أخرى. ووفقا لمقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.197(XI) الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في شرم الشيخ، مصر، في يوليو 2008، فقد قامت الدورة الحالية لوزراء الاتحاد الإفريقي للتجارة ببحث وإجازة نموذج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الإفريقي وشركاء آخرون لمساعدة الأقاليم المفاوضة في إجراء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

**المسائل التي تم التداول بشأنها في المؤتمر:**

2. تضمن جدول أعمال المؤتمر البنود التالية، وتحديدا: استعراض وتقييم الحالة الراهنة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية على التوالي؛ والاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة، المقرر إجراؤه في يوليو 2009؛ المنتدى الثامن القادم حول قانون النمو والفرص لإفريقيا المقرر عقده في كينيا، في أوائل أغسطس 2009؛ عروضا قدمتها الصين والهند على التوالي حول الأفضليات الجمركية الممنوحة لأقل البلدان نموا في إفريقيا بشكل

أخص في مجال التعريفات المعفاة من الرسوم؛ وكذلك تبادل الخبرات مع البلدان النامية الأخرى التي لها تجربة راسخة في التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذها مع الدول المتقدمة. استعرضت مداولات المفاوضات، بشكل خاص، الحالة الراهنة والمسائل الخلافية وطريق المضي قدما. وبخصوص المفاوضات المتعلقة باتفاقيات الشراكة التجارية، تم بحث نموذج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الإفريقي وشركاء آخرون لمساعدة الأقاليم الإفريقية المفاوضة بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وأخذ النموذج في الاعتبار تطلعات إفريقيا الإنمائية، أهداف التكامل الواردة في معاهدة أبوجا حول الجماعة الاقتصادية الإفريقية، المسائل الخلافية في المفاوضات الجارية والمواقف المتخذة التي يمكن أن تقبلها جميع الأقاليم المفاوضة، استجابة للحاجة إلى اتساق المواقف الأفريقية في كل من مفاوضات منظمة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

**الجلسة التفاعلية حول الأزمة الإقتصادية العالمية:**

3. لقد تمثل أحد الأحداث البارزة للمؤتمر في الجلسة التفاعلية حول الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ركزت على التجارة والاستثمار وآثار الأزمة على إفريقيا. بالإضافة إلى وزراء جمهورية جنوب إفريقيا (الرئيس)، نيجيريا والجماهيرية العظمى، كفريق نقاش، ضمت الجلسة كذلك كبار شخصيات مدعوين مثل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛ نائب الممثل التجاري للولايات المتحدة؛ المدير المسؤول عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتنمية لدى المفوضية الأوروبية؛ المدير العام في وزارة التجارة الهندية؛ والمدير التنفيذي لمركز الجنوب، جنيف. وقد اعترفت الدورة التفاعلية بالآثار السلبية التي تركتها الأزمة على إفريقيا، بينما حثت على ضرورة قيام إفريقيا بتطوير حلول داخلية، إلى جانب المبادرات العالمية، بغية التخفيف من حدة العواقب السلبية للأزمة.

**النتائج:**

4. وفيما يلي النتائج الرئيسية للمؤتمر:

- صدور إعلان وزاري حول منظمة التجارة العالمية؛
- صدور إعلان وزاري حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛
- صدور بيان حول الأزمة الاقتصادية العالمية. (كان البيان بمثابة جزء من مساهمات إفريقيا في القمة المالية لمجموعة الـــ20 في لندن، في أبريل 2009)؛
- إيجاز نموذج اتفاقيات الشراكات الاقتصادية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الإفريقي والمنظمات الشريكة، باعتباره مجموعة خطوط توجيهية ذات قاعدة واسعة لمساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مفاوضاتها الجارية في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، أعدت مفوضية الاتحاد الإفريقي النموذج وفقا لمقرر صادر عن مؤتمر الاتحاد الإفريقي المشترك لوزراء التجارة والمالية، المنعقد في أديس أبابا في أبريل 2008، وتمت إجازته لاحقا في قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في شرم الشيخ، مصر، في يوليو 2008)؛
- رسالة قوية من أجل إعداد فعلي ومشاركة نشطة في الاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة، في يوليو 2009؛
- رسالة قوية من أجل إعداد فعلي ومشاركة نشطة في المنتدى الثامن حول قانون النمو والفرص لإفريقيا المقرر عقده في كينيا، في أوائل أغسطس 2009؛
- ينبغي كذلك أن يقوم الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا بإجراء دراسات للتفكير في الترتيبات التجارية البديلة لفترة ما بعد قانون النمو والفرص لبحثها بين إفريقيا والولايات المتحدة.

**<u>مكان انعقاد المؤتمر الوزاري القادم:</u>**

5. قدمت حكومة رواندا عرضاً لاستضافة الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة في 2009.

**التوصيات**

6. قد يرغب المجلس بشكل خاص في أن:

- يحيط علما بتقرير الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء التجارة؛
- يسجل المقرر بشأن إجازة نموذج اتفاقيات الشراكات الاقتصادية باعتباره مجموعة خطوط توجيهية ذات قاعدة واسعة لمساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مفاوضاتها الجارية في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وفقا لمقرر قمة شرم الشيخ؛
- يوصي القمة بإجازة نموذج اتفاقيات الشراكات الاقتصادية.

—

**AFRICAN UNION**
**الاتحاد الأفريقي**

**UNION AFRICAINE**
**UNIÃO AFRICANA**

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/513 (XV)
ANNEX.I

# تقرير مؤتمر وزراء التجارة

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الخامسة
أديس أبابا، إثيوبيا، 16-20 مارس 2009

—

الأصل: إنجليزي

TI/TMIN/MIN/RPT. (V)

# تقرير
# مؤتمر وزراء التجارة

—

**إحاطة حول الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة**
**للاتحاد الإفريقي، أديس أباب، إثيوبيا، 16 – 20 مارس 2009**

في الفترة من 16 إلى 20 مارس 2009، استضافت مفوضية الاتحاد الإفريقي بنجاح الدورة العادية الخامسة لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي. إن مؤتمر وزراء التجارة حدث نظامي يمكّن وزراء التجارة من تقييم كل من التطورات في الساحة السياسة التجارية العالمية والقارية وعمليات تنفيذ السياسات، وتقديم توجيهات سياسية حول بقية برامج عمل الاتحاد الإفريقي. يُعتبر المؤتمر كذلك بمثابة منتدى لمواءمة وجهات النظر والمواقف الإفريقية حول الأجندة التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية الحاسمة، مثل الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية ومفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، من بين أمور أخرى.

تضمن جدول أعمال المؤتمر البنود التالية، وضع مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية على التوالي؛ والاستعراض العالمي الثاني للمعونة مقابل التجارة، المقرر عقده في يوليو 2009؛ المنتدى الثامن القادم حول قانون النمو والفرص لإفريقيا المقرر عقده في كينيا، في أوائل أغسطس 2009؛ عروض قدمتها الصين والهند على التوالي حول أفضليات الرسوم المعفاة من الضرائب المقدمة لأقل البلدان نموا في إفريقيا بشكل أخص؛ وكذلك تبادل الخبرات مع البلدان النامية الأخرى التي لها تجربة عريقة في التفاوض على اتفاقيات التجارة الحرة وتنفيذها مع الدول المتقدمة.

لقد تمثل أحد الأحداث البارزة للمؤتمر في الدورة التفاعلية حول الأزمة الاقتصادية العالمية، التي ركزت على التجارة والاستثمار وآثار الأزمة على إفريقيا. بالإضافة إلى وزراء جمهورية جنوب إفريقيا (الرئيس) ونيجيريا والجماهيرية الليبية كفريق نقاش، ضمت الدورة كذلك كبار الشخصيات المدعوين مثل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛

نائب الممثل التجاري للولايات المتحدة؛ المدير المسئول عن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتنمية لدى المفوضية الأوروبية؛ المدير العام في وزارة تجارة الهند؛ والمدير التنفيذي لمركز الجنوب، جنيف. لقد اعترفت الدورة التفاعلية بالآثار السلبية التي تركتها الأزمة على إفريقيا، بينما حثت على ضرورة قيام إفريقيا بتطوير حلول داخلية، إلى جانب المبادرات العالمية، بغية التخفيف من حدة العواقب السلبية للأزمة.

وفيما يلي النتائج الرئيسية للمؤتمر: صدور إعلانين وزاريين حول منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية وبيان حول الأزمة الاقتصادية العالمية على التوالي. وكان البيان بمثابة جزء من مساهمات إفريقيا في القمة المالية لمجموعة الـــ20 المقرر عقدها في لندن، في أبريل 2009. وشهد المؤتمر أحداثا بارزة أخرى تمثلت في اعتماد نموذج اتفاقية شراكة اقتصادية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الإفريقي والمنظمات الشريكة، باعتبارها مجموعة خطوط توجيهية ذات نطاق واسع ترمي إلى مساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مفاوضاتها الجارية على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ تقديم دعم قوي للتحضير الفعال والمشاركة النشطة في الاستعراض العالمي الثاني للمعونة مقابل التجارة وفي المنتدى الثامن لقانون النمو والفرص لإفريقيا على التوالي. ويتعين على مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا إجراء دراسات في الترتيبات التجارية البديلة لفترة ما بعد قانون النمو والفرص لإفريقيا لبحثها بين إفريقيا والولايات المتحدة.

عرضت حكومة رواندا استضافة الدورة العادية السادسة لوزراء التجارة للاتحاد الإفريقي.

—

# تقرير الدورة العادية الخامسة
# لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
# أديس أبابا، إثيوبيا، 19-20 مارس 2009

**المقدمة:**

1- عُقدت الدورة العادية الخامسة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي على المستوى الوزاري يومي 19 و20 مارس 2009 بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، إثيوبيا. وقد ألقت سعادة السيدة إليزابيث تانكو، مفوضة الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة، كلمة أمام الاجتماع وافتتحه رسميا معالي السيد جيرما بيرو، وزير التجارة والصناعة لإثيوبيا. وترأس الاجتماع السيد ماندیسي إمباهلوا، وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب إفريقيا.

**الحضور:**

2- شاركت الدول الأعضاء التالية في الاجتماع: الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، تشاد، جمهورية الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، جمهورية جنوب أفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، أوغندا، زامبيا وزيمبابوي.

3- شاركت المجموعات الاقتصادية التالية في الاجتماع: جماعة شرق أفريقيا، الايكواس، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، الكوميسا. والمنظمات الأخرى الممثلة هي أمانة الكومنولث، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المركز الأوروبي لإدارة السياسات الإنمائية، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة،

المحامون والاقتصاديون الدوليون للقضاء على الفقر، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، منظمة مانشستر للتجارة، مركز الجنوب، مرفق تريدكوم، الشبكة الأفريقية للعالم الثالث، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية وجامعة التجارة العالمية.

4-شاركت البلدان/المنظمات التالية في الجلسة التفاعلية: الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، المفوضية الأوروبية، منظمة التجارة العالمية ومركز الجنوب.

**المداولات:**

**انتخاب هيئة المكتب:**

5-انتخب الاجتماع هيئة المكتب التالي:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | جنوب إفريقيا (الجنوب الإفريقي) |
| النائب الأول للرئيس: | (غرب إفريقيا) |
| النائب الثاني للرئيس: | (وسط إفريقيا) |
| النائب الثالث للرئيس: | الجماهيرية العظمى (شمال إفريقيا) |
| المقرر: | (شرق إفريقيا) |

**البند 4 من جدول الأعمال: عرض تقرير كبار المسؤولين وبحث التوصيات/اعتماد الإعلانين والبيان:**

1 ) مفاوضات منظمة التجارة العالمية: وضع المفاوضات واعتماد الإعلان:

6-بحث الوزراء توصيات كبار المسؤولين وأقروها كما يلي:

1) أحاطوا علماً بتقرير المجموعة الإفريقية لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف؛

2) بحثوا إعلان أديس أبابا حول المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية واعتمدوه مع إجراء التعديلات عليه.

(أ) مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: وضع المفاوضات واعتماد الإعلان:

7-بحث الوزراء بإسهاب توصيات كبار المسؤولين وأقروها مع التعديلات على النحو التالي:

1) **أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية يجب من الناحية التطبيقية أن تعزز عمليات التكامل الإقليمي في أفريقيا؛**
2) **أن هناك حاجة إلى مواءمة الخطوط الزمنية والمواقف بين البلدان والأقاليم الأفريقية في هذه العملية التفاوضية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الخلافية وفي المجالات ذات الاهتمام المشترك؛**
3) **أنه يمكن إخطار منظمة التجارة العالمية بأي اتفاقيات أولية مع ضمان سيادة الجوهر على المواعيد النهائية؛**
4) **بينما تتم متابعة المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، هناك حاجة إلى التأكد من أن نتائجها النهائية مبنية على الحقوق والواجبات التي سوف تنبثق من مفاوضات الدوحة حول المادة 24؛**
5) **ضرورة إدماج الالتزام المعزز ببناء القدرات من جانب المفوضية الأوروبية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والإشارة إليها بفعالية لما لها من تأثير إنمائي؛**
6) **أن يتم أخذ آثار إبرام اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في الاعتبار في سياق الأزمة المالية؛**
7) **أن تمنح مفوضية الاتحاد الأفريقي صلاحية الاضطلاع ببرنامج عمل بشأن قواعد المنشأ في سائر ربوع أفريقيا بغية اعتماد قواعد متسقة في سياق اتفاقيات الشراكة** الاقتصادية.

8-بحث الوزراء واعتمدوا إعلان أديس أبابا حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع التعديلات.

(ب) **تبادل الخبرات حول اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدان المتقدمة والنامية:**

9-أحاط الوزراء علما بالتقرير.

(ج) **بحث اتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية:**

10- بحث الوزراء توصيات كبار المسؤولين وأقروها في شكلها المعدل.

1) **أن تعتبر اتفاقية الشراكة النموذجية مجموعة عريضة من الخطوط الإرشادية.**
2) **أن يعتبر النموذج عملا جاريا لتعزيز التماسك بين مواقف أفريقيا في عملية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والحفاظ على أهدافها الإنمائية.**

(د) **الاستعراض العالمي الثاني للمعونة مقابل التجارة: طريق المضي قدماً:**

11-بحث الوزراء توصيات كبار المسؤولين واعتمدوها في شكلها المعدل:

1) **أن تشكل المعونة مقابل التجارة جزءاً لا يتجزأ من جولة الدوحة، وأنه يتعين التأكيد مجدداً على المبادئ التي يسترشد بها أسلوب أفريقيا تجاه المعونة مقابل التجارة، وخاصة الإضافات؛**
2) **هناك حاجة إلى تعاون وتماسك وتنسيق أكبر على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان التنفيذ الفعال للمعونة مقابل التجارة.**
3) **يتعين على الشركاء الإنمائيين الوفاء بتعهداتهم الخاصة بالمعونة مقابل التجارة في الوقت المناسب، لا سيما في خضم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.**
4) **يتعين على البلدان الأفريقية أن تكثف من استعداداتها ومشاركتها في عملية المعونة مقابل التجارة للتأكد من أن طرق تنفيذ المعونة مقابل التجارة تتم معالجتها بفعالية في الاستعراض العالمي الثاني.**
5) **أن يتم تبسيط إجراءات الوصول إلى المعونة مقابل التجارة.**

6) **أن تتم زيادة المعونة مقابل التجارة أو الاحتفاظ بالمستويات الحالية على الاقل.**

7) **أن يتم حث الوزراء على المشاركة في الاستعراض الثاني.**

(هـ) **أفضليات التجارة المعفاة من الضرائب من الصين والهند:**

12- أحاط الوزراء علما بالتطورات التي قامت بها كل من الصين والهند على مشاريع الأفضليات لبلدان أفريقيا الأقل نموا وأعربوا عن قلقهم من الشروط التي تربطها كل من الهند والصين بهذه المشاريع طالبين من المفوضية أن تظل مهتمة بهذه المسألة.

(و) **المنتدى الثامن لقانون النمو والفرص لإفريقيا:**

13- اعتمد الوزراء توصيات كبار المسؤولين في شكلها المعدل:

1) **ضرورة تفاوض الوزراء مع البلدان التي تعارض منح منظمة التجارة العالمية حق التنازل بالنسبة لقانون النمو والفرص لأفريقيا بغية إقناعها بالتخلي عن معارضتها.**
2) **ضرورة وضع إستراتيجية لتعزيز الأسواق الإقليمية في سياق قانون النمو والفرص لأفريقيا بغية:**
   - **تعزيز القدرة التنافسية وتنويع الصادرات.**
   - **توفير إمكانية الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم،**
   - **معالجة مسألة تصاعد التعريفة الجمركية،**
   - **تمديد العمل بحكم النسيج الخاص بالبلد الثالث حتى عام 2015،**
   - **التصدي لأي آثار سلبية على المستفيدين من قانون النمو والفرص تكون مترتبة عن مد الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص إلى جميع البلدان الأقل نموا،**

- **وضع استراتيجيات ترويجية مشتركة مع الولايات المتحدة.**

3) **ضرورة وضع إستراتيجية للتأكد من أن تصبح البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء مؤهلة للاستفادة من قانون النمو والفرص لأفريقيا.**
4) **أن تشارك مفوضية الاتحاد الأفريقي في المنتدى الثامن لقانون النمو والفرص لأفريقيا المزمع عقده في كينيا من 4 إلى 7 أغسطس 2009.**
5) **أن تكون لقانون النمو والفرص لأفريقيا أهداف ونقاط مرجعية واضحة مع مؤشرات يمكن التحقق منها حتى يكون الطرفان مسؤولين عن تنفيذها.**
6) **ضرورة استمرار التفاوض على مسألة إنهاء حكم النسيج الخاص بالبلد الثالث.**
7) **ضرورة أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بالشروع في إجراء الدراسات التي تبحث الترتيبات البديلة للتجارة في الفترة ما بعد قانون النمو والفرص لأفريقيا مع الولايات المتحدة.**

14-ذكّر ممثل كينيا الوزراء بأن المنتدى الثامن لقانون النمو والفرص لأفريقيا سيعقد في كينيا من 4 إلى 6 أغسطس 2009 وعليه، وجه إليهم الدعوة لحضور هذا الحدث.

(ز) **<u>الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على التجارة والتنمية في إفريقيا/اعتماد البيان:</u>**

15-بحث الوزراء توصيات كبار المسؤولين واعتمدوها في صيغتها المعدلة:

1) بحثوا مشروع البيان حول "الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها على التجارة والتنمية في أفريقيا" واعتمدوه في صيغته المعدلة.
2) ينبغي أن تعرض المفوضية هذه الانشغالات على اجتماع مجموعة الـ 20 المقرر عقده في أبريل 2009.

3) أحاط علماً بمقترحات البنك الدولي بشأن إنشاء صندوق الضعف واتفقوا على المزيد من المشاورات مع زملائهم وزراء المالية للحصول على التوضيحات حول أهداف وطرائق الصندوق. وأوصوا بأن تتم إثارة المسألة خلال الاجتماع القادم لمجموعة الـــ20.

**البند 5 من جدول الأعمال: الجلسة التفاعلية بين وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي والضيوف المدعوين حول "الأزمة المالية العالمية وأثرها على التجارة والتنمية في أفريقيا":**

**الكلمة الافتتاحية للرئيس، وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب إفريقيا:**

16- ترأس الجلسة التفاعلية وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب أفريقيا. وقاد المناقشات وزير التجارة لنيجيريا وليبيا وسفير الكاميرون وممثل مصر والضيوف المدعوون الآتية أسماؤهم: المدير العام لمنظمة التجارة العالمية والممثل التجاري للولايات المتحدة ومدير اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومفوض التنمية في المفوضية الأوروبية والمدير العام لوزارة التجارة والتبادل التجاري بالهند والمدير التنفيذي لمركز الجنوب.

17- شدد ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند على التزامهم بمساعدة أفريقيا في تخفيف حدة آثار الأزمة الاقتصادية.

**البند 6 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:**

18- أبلغ وزير التجارة الليبي المؤتمر بأن إيطاليا التي ستستضيف الاجتماع القادم لمجموعة الثماني في يوليو 2009، قد وجهت الدعوة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي، القائد معمر القذافي لحضور الاجتماع. رحب الوزراء بهذه الدعوة وأشادوا بها.

**البند 7 من جدول الأعمال: موعد ومكان انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الإفريقي:**

19- عرضت رواندا استضافتها للدورة العادية السادسة لمؤتمر وزراء التجارة في 2010. ووافق الوزراء على عقد دورة عادية واحدة للمؤتمر في السنة ودورة استثنائية عند الاقتضاء.

**البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير:**

20- بحث الوزراء تقريرهم واعتمدوه مع إجراء التعديلات عليه.

**البند 9 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية:**

21- اختتم الاجتماع الرئيس، معالي السيد ماندیسي إمبهلوا، وزير التجارة والصناعة لجمهورية جنوب إفريقيا.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/513 (XV)
ANNEX.II

# إعلان أديس أبابا
# حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية
# –

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الخامسة
أديس أبابا، إثيوبيا 16-20 مارس 2009

الأصل: إنجليزي

TI/TMIN/MIN/13 (V)

# إعلان أديس أبابا
# حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية

**الديباجة:**

**نحن** وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، من 19 – 20 مارس 2009، قد درسنا تطورات مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية منذ انعقاد المؤتمر الأخير لوزراء التجارة والمالية للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا في 3 أبريل 2008؛

- **نؤكد من جديد** التزامنا بجولة إنمائية ناجحة للدوحة، والإسهام الإيجابي في كافة الجهود المؤدية إلى اختتام المفاوضات في وقت مبكر؛
- **ونشير** في هذا الصدد، إلى الإعلان والمقرر الصادرين عن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا بتاريخ (3 فبراير 2009) أن الأزمة المالية الدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر على البلدان الأفريقية، والحاجة إلى استكمال جولة الدوحة للتنمية بغية القيام – بين جملة أمور أخرى– بضمان بقاء الأسواق مفتوحة للتجارة الأفريقية؛
- **نؤكد** قلقنا العميق فيما يتعلق بالأثر السلبي البعيد الأثر للأزمة على النمو الاقتصادي لأفريقيا والخطط الإنمائية الوطنية، وميزان المدفوعات والميزانيات الوطنية، والتنافس، والوصول إلى التمويل الدولي العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء المخاطر المتزايدة لاستخدام التدابير والسياسات الحمائية حول العالم. ونعرب عن القلق أيضاً من أن الأزمة سوف تؤثر على القطاعات الاقتصادية الحساسة للبلدان الأفريقية، وأن أثرها سوف ينتشر ليمس الإنتاج، والصادرات، والتوظيف، والاستثمارات، وأسعار السلع، والسياحة، والتحويلات، بين أمور أخرى؛
- **ونعرب** عن القلق العميق إزاء ظهور الحمائية التجارية التي تحدثها البلدان المتقدمة من جديد استجابة للأزمات، وندعو البلدان المتقدمة إلى أن تمتنع – متابعة لخططها المثيرة المعنية – عن إقرار وتنفيذ أية تدابير يمكن

تفسيرها على أنها لا تتماشى مع التزامات منظمة التجارة العالمية، أو قد تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف بأسلوب يفاقم العواقب السلبية على الاقتصاد الحقيقي للبلدان الأفريقية؛

- **ونؤكد** أنه نظراً للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وأكثر من أي وقت آخر، فإن نتائج مفاوضات الدوحة ينبغي وأن توصل الأهداف الإنمائية كما تم إيضاحها في تفويض الدوحة وتم التأكيد عليها من جديد فيما بعد في المقرر الصادر عن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بتاريخ أول أغسطس 2004 (إطار يوليو) ولاحقاً المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد من 13 إلى 18 ديسمبر 2005 في هونج كونج وجوهره الأساسي؛
- **نؤكد** أنه – في إطار السياق الاقتصادي العالمي الحالي – يجب ألا تكون هناك أية محاولات لإعادة تفسير أو تغيير التفويضات في أي من مسارات التفاوض. وينبغي تفسير التفويضات بصورة صحيحة في البلدان الأعضاء المتقدمة التي تفعل المزيد لخفض أوجه الدعم التي تسبب الخلل التجاري، وذلك على نحو كبير وفعال، وتهيئة وصول معزز للمنتجات ذات الاهتمام التصديري للبلدان الأعضاء النامية والأقل نمواً، إلى الأسواق.
- **نؤكد** الحاجة إلى الحفاظ على التقدم وأوجه التقارب التي تم تحقيقها خلال عام 2008 في جميع مسارات الدوحة التفاوضية بموجب التعهد الواحد، وفي التحذير ضد العواقب المناوئة للنكوص عن التقدم وأوجه التقارب التي تم التوصل إليها حتى الآن؛
- **نؤكد من جديد الحاجة إلى** إجراء المفاوضات بأسلوب متعدد الأطراف شامل وشفاف تماماً بغية ضمان الملكية السياسية لكل من العملية والنتيجة، والاسترشاد بالرؤساء على أساس إسهامات الأعضاء والنصوص المتعددة الأطراف المتفق عليها لضمان شرعية وتوازن النتيجة؛
- **ندرك** أن إكمال برنامج عمل الدوحة بصورة مرضية هو أمر أساسي لتعزيز أهداف التجارة والتنمية للبلدان الأفريقية ذو أولوية لتحقيق الأهداف

الإنمائية الدولية بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبصورة رئيسية من أجل الحد من الفقر في بلداننا.

- **نؤكد من جديد** أن النتائج الإنمائية في كل من المسارات التفاوضية تبقى، بالنسبة لأفريقيا، هي المبرر لوجود الجولة ويعني هذا أن الفحوى الإنمائي الملموس يجب أن يكون واضحاً في كل مسار تفاوضي وفي النتيجة الشاملة؟
- **نؤكد من جديد** مواقفنا واهتماماتنا السابقة حسبما وردت في إعلانات أديس أبابا بتاريخ (3 أبريل 2008) و (15 – 16 يناير 2007)، وإعلان نيروبي الوزاري (12–14 أبريل 2006)، ومعايير أروشا الإنمائية (21–24 نوفمبر 2005)، وخارطة طريق القاهرة بشأن برنامج عمل الدوحة (5–9 يونيو 2005) وتوافق كيجالي (27 – 28 مايو 2004)؛

**نعلن بموجبه ما يلي:**

**<u>الزراعة:</u>**

1- **نؤكد من جديد** أن الزراعة هي الوسيلة الرئيسية لأجندة الدوحة للتنمية وأن نتيجة المفاوضات الزراعية ستحدد مستوى الطموح في المجالات الأخرى؛

2- **نشير** إلى أن مشروع الطرق بشأن الزراعة الذي صدر في 6 ديسمبر 2008، يعكس الوضع الراهن في المفاوضات الزراعية، وعلى الرغم من أنه قد تم إحراز تقدم بشأن مسائل محددة، إلا أن الشكوك لا تزال تسود حول عدد كبير من المسائل الأخرى؛

3- **نعتبر** أن النص الصادر في 6 ديسمبر 2008 سوف يشكل الأساس لمفاوضات مستقبلية، على الرغم من أنه قد فشل في معالجة عدد من المسائل ذات الاهتمام الرئيسي بالنسبة للبلدان الأفريقية، معالجة كافية؛

4- **نؤكد** أن المسائل التي ليست موضوعة بين أقواس في النص تبقى مشروطة ويمكن تسويتها فقط بمجرد تحقيق توازن شامل في المفاوضات الزراعية؛ ونؤكد أيضاً أن أية جهود مستقبلية لسد الثغرات وصقل النص تتطلب إرادة

سياسية ويجب أن تكون نتيجة لعملية متعددة الأطراف وشفافة تبدأ من القاعدة إلى القمة؛

**الوصول إلى الأسواق:**

5- **إننا مهتمون** بالطبقات المتزايدة من المرونة التي يتم منحها لبعض أعضاء البلدان المتقدمة فيما يختص بالمنتجات الحساسة، ونؤكد أن الوسائل الخاصة بالمنتجات الحساسة يجب ألا تعوق مستوى الطموح الذي تحقق من خلال صيغة خفض التعريفة.

6- **ونؤكد من جديد** إضافة لذلك، أن البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء بدون التزامات خصص معدل تعريفات سيسمح لها بالانحراف عن صيغة خفض التعريفة لجميع منتجاتها الحساسة.

7- **وندرك** أهمية المنتجات الخاصة في تحقيق الأمن الغذائي والأمن المعيشي والتنمية الريفية؛ وعليه نؤكد أن الطرق المتعلقة بالمنتجات الخاصة ينبغي أن تسمح بتخصيص عدد كافي من المنتجات، علاوة على المعاملة المرنة التي من شأنها أن تساعد البلدان الأعضاء النامية على تحقيق مثل هذه الأهداف.

8- **وندرك أيضاً** تعرض اقتصادياتنا الهشة للخطر وعليه نؤكد على أهمية آلية الحماية الخاصة ونؤكد من جديد أن طرقها ينبغي أن تكون بسيطة وفعالة وعملية؛ وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تكون سمة دائمة لاتفاقية الزراعة ونؤكد أيضاً أن الطرق الخاصة بآلية الحماية الخاصة ينبغي أن تكون فعالة في معالجة اندفاعات الواردات وانخفاضات الأسعار في أفريقيا؛ ويشتمل هذا السماح بأوجه المعالجة لكي تنطبق ما فوق المستوى المحدود لجولة أورجواي.

9- **ونؤكد أيضاً** أن طرق آلية الحماية الخاصة ينبغي أن تسمح بمزيد من المعاملة التفضيلية للاقتصادات الصغيرة الضعيفة والبلدان الأقل نمواً على ضوء انخفاض مستوى تنميتها.

**الأفضليات:**

10- **نؤكد من جديد** دعوتنا بأنه، من أجل إدماج التنمية في جولة الدوحة، يجب تسوية مسائل الأفضليات الطويلة الأمد وتآكل الأفضليات بوسائل تقوم على أساس التجارة عبر فترة تنفيذ مداها عشر سنوات على الأقل، والتزام راسخ فيما يتعلق بالمساعدة الفنية خلال الفترة الانتقالية. وفضلاً عن ذلك، نؤكد على الحاجة إلى الحفاظ على التقارب الذي تم التوصل إليه حول الأفضليات في يوليو 2008 لانتزاع مصالح واهتمامات البلدان المتلقية للأفضليات.

11- **ندرك بالتقدير**، عدداً من المبادرات الحالية للأفضليات التجارية التي أقيمت لدمج البلدان النامية والأقل نمواً في النظام التجاري العالمي. وعلى كل، فإن متطلبات قواعد المنشأ وإجراءات التنفيذ، علاوة على عقبات جانب الإمداد، تستمر في تعطيل الوصول الفعال والموثوق به للبلدان الأقل نمواً. وعليه فإننا نحث على التنفيذ التام لمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية لمبادرات الأفضليات الموجهة نحو التنمية وغيرها من المبادرات بما في ذلك تزويد البلدان الأقل نمواً بالمساعدة المالية والفنية، ونقل التكنولوجيا لبناء القدرات، والمرونة في تنفيذ الالتزامات، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بمنح الوصول الخالي من الرسوم والحصص من قبل البلدان المتقدمة والنامية لمنظمة التجارة العالمية، معلنة أنها في موقف يسمح لها بالقيام بذلك بالنسبة لجميع المنتجات التي تنشأ من جميع البلدان الأقل نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فان تدابير السياسة الأخرى التي يتولى القيام بها أعضاء منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تأخذ في الحسبان مصالح التصدير للبلدان الأقل نمواً.

**السلع:**

12- **ندعو** على ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، إلى تعديل اتفاقية الزراعة لتشمل مادة حول السلع، ووضع مرفق مطابق ملائم. ولهذا

الغرض، تصبح حالة إيجاد حل متعدد الأطراف لمسألة السلع وتقديم المساعدة الفنية والمالية للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية أمراً أكثر إلحاحاً أيضاً؛

13- **نؤكد أيضاً** أن البلدان الأقل نمواً المصدرة للسلع والتي تعتمد على الغير، معرضة على نحو كبير للتغيرات والصدمات في أسواق السلع الدولية. وبالإضافة إلى ذلك فان ضخامة أوجه الدعم للسلع والإجراءات الحمائية الأخرى بما في ذلك الحواجز غير التعريفية التي تطبقها بعض البلدان، تستمر في التأثير بصورة سلبية على تجارة السلع والفرص الإنمائية للبلدان الأقل نمواً.

**المـــوز:**

14- **نؤكد من جديد** الحاجة لمعالجة مسألة الموز بصورة محددة على أساس مستقل من خلال عملية شاملة بغية التوصل إلى نتيجة عادلة ومتوازنة، بينما تبقى متمشية مع الأهداف الإنمائية لجولة الدوحة.

15- **نؤكد مجددا** موقفنا الذي أعربنا عنه في 25 يوليو 2008 خلال الاجتماع الوزاري المصغر لمنظمة التجارة العالمية بخصوص مستوى الرسوم المفروضة على البلدان الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالموز ومده تثبيتها.

16- **نؤكد مجددا أيضا** الحاجة الملحة خلال هذه الفترة إلى تعويضات إجمالية تتسم بالمرونة والسرعة والفعالية على أساس ضرورة قيام البلدان المنتجة للموز بإعادة هيكلة وتنويع قطاعاتها المختصة بالموز.

**الدعم المحلي:**

17- **نؤكد** أن إدراك التفويض الخاص بتحقيق انخفاضات فعالة وضخمة في الدعم المحلي المشوه للتجارة يعتبر أولوية بالنسبة لأفريقيا؛ وعليه فإننا مهتمون بالحفاظ على مستويات عالية من المرونة للبلدان الأعضاء المتقدمة

التي سوف تخفض دون شك مستوى الطموح المطلوب بموجب طرق الدعم المحلي.

**منافسة الصادرات:**

18- **نؤكد** على أهمية تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في هونج كونج حسبما ورد في الإعلان الوزاري، وهو على وجه التحديد القضاء التام على جميع أشكال الدعم التصديري من قبل البلدان المتقدمة بحلول عام 2013.

19- **ونؤكد** على ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة وأثرها على التمويل التجاري، أنه ينبغي على طرق منافسة الصادرات أن تأخذ في الحسبان أثر هذه الأزمة على البلدان الأفريقية، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نمواً.

**قيود وحظر الواردات:**

20- **نؤكد** على أهمية نية وصول البلدان الأفريقية النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا إلى الغذاء، ونحث الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تنسيق أعمالها لضمان وصول الغذاء إلى هذه البلدان عن طريق زيادة أمنها الغذائي. ومن المهم إعفاء البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا من أي أفرع جديدة يتعين الاتفاق بشأنها فيما يتعلق بقيود وحظر الاستيراد، وعليه نحث بأن وسائل 6 ديسمبر، 2008 ينبغي المزيد من إيضاحها لتحقيق هذا الهدف.

**القطن:**

21- **ندعم** نتيجة بشأن القطن تتمشى مع تفويض هونج كونج وتأخذ في الاعتبار ما يلي:

- تطبيق الصيغة الخاصة بخفض الدعم المحلي الممنوح للقطن بموجب AMBER BOX، المقترح بواسطة C4، وتم نسخة في مشروع الطرق الذي عرضه رئيس الدورة الخاصة للجنة بشأن الزراعة.
- تحديد أغطية محددة للدعم المحلي من BLUE BOX الممنوح للقطن، والذي يبلغ ثلث مما كان يتعين أن يكون الناتج من المنهجية التي تم تأييدها في نص الرئيسي.
- تطبيق الفرع "اثنين لواحد" الإضافي بشأن الزيادة في الدعم المحلي من AMBER و BLUE BOX.
- الفترة المرجعية 1995–2000 للقطن.

22- **نؤيد أيضا** المنهاج الذي دافع عنه رئيس المفاوضات الزراعية من أجل خفض الدعم المحلي الذي يسبب اختلال التجارة العالمية للقطن حسبما تم عرضه في مشروع النص الزراعي بتاريخ 6 ديسمبر 2008، ونحث الاتحاد الأوروبي أيضاً على اعتماد نفس المنهجية.

23- **نحث** الولايات المتحدة الأمريكية أيضا على إدراج مقترحات واضحة تتطابق مع تفويض هونج كونج.

24- **نقترح** اعتماد سلسلة من المقادير لأوجه الدعم التي تخل بالتجارة وذلك كأساس لمناقشاتنا خلال المفاوضات.

25- **نشجع** المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على مواصلة مشاوراته حول المعونة الإنمائية كجزء من آلية الإطار التشاوري، وفقا لتفويض هونج كونج، بغية إيجاد حل عاجل وملائم للأزمة التي تهدد السلالات الأفريقية لسلعة القطن، مع اختفاء قصير المدى إذا لم يتم القيام بعمل أي شيء لحمايتها.

26- **نشير** إلى أنه دون حل ملائم ودائم للمسألة الحيوية المتعلقة بالقطن، لا يمكن أن تكون هناك نهاية لجولة الدوحة حسبما تم تحديد ذلك في الخاتمة

النهائية للاجتماع الرفيع المستوى حول القطن الذي عقد في جنيف في مارس 2007.

**الوصول إلى الأسواق غير الزراعية:**

27- **نؤيد** الجهود الرامية إلى التقدم في المفاوضات حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية على أساس مشروع النص الخاص بذلك والذي صدر في ديسمبر 2008، وندعو إلى اليقظة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن أي نكوص في المفاوضات المتعلقة الوصول ونؤكد أيضا الحاجة إلى الحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه في 2008.

28- **نؤكد من جديد** على أن النتيجة النهائية للمفاوضات حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية ينبغي أن تعكس الاهتمامات والمصالح الإنمائية للاقتصاديات الأفريقية، لا أن تؤدي إلى وقف تصنيعها.

29- **نحث أيضاً** على أن أي الطرق المتفق عليها بشأن الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، وبصفة خاصة للبلدان الأعضاء النامية خضوعا للاستقطاعات الخاصة بالصيغة، يتعين أن تأخذ في الحسبان التام الفقرة 16 من إعلان الدوحة حول أقل من التبادل التام في التزامات الخفض. وفضلا عن ذلك، نحث أن تحتوي الطرق الخاصة بالوصول، احتواء تاما للمقترح المقدم من قبل الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي حيث أنه يقوم على أساس الاهتمامات الإنمائية الأصلية والوضع الخاص بهذه المجموعة.

30- **ندعو** القطاعات إلى أن التفويض للمشاركة هو على أساس غير إلزامي، وفضلا عن ذلك ينبغي أن تكون المبادرات القطاعية غير مرتبطة بصيغة استقطاعات التعريفة وأن لا يكون لها أي أثر على المنتجات التي تتمتع بأفضليات التعريفة.

31- **نؤكد** من جديد قلقنا بشأن أثر تآكل الأفضليات في اقتصادياتنا الهشة سلفا والأكثر من ذلك أن أغلبية عضويتنا تعتمد على الأفضليات التجارية. ونحث على ألا يتسبب أي حل يتم التوصل إليه بالنسبة "للبلدان المتأثرة

بصورة غير متكافئة"، بأي حال، في المزيد من تآكل الأفضليات وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا. وبالإضافة إلى ذلك، وإعرابا منا عن القلق من بعض المبادرات القطاعية التي تكون لها آثاراً مناوئة على صناعاتنا وصادراتنا، فإننا ندعو إلى أن تستثنى مثل هذه المبادرات، المنتجات ذات الاهتمام التصديري للبلدان الأفريقية، وبصفة خاصة تلك التي تم تحديد خطوط تعريفاتها على أنها معرضة لخطر الأولويات.

32- **نستمر في دعم** مقترحات الحواجز غير التعريفية التي تجمع أوسع نطاق من الإجماع بين الأعضاء وبصفة خاصة نشاء آلية أفقية لتسوية الحواجز غير التعريفية. ونحن أيضا على أن المقترحات التي لا تكتسب الدعم مثل المقترح الخاص بالقضاء على الضرائب التصديرية، يتعين أبعادها من المفاوضات حول الوصول إلى الأسواق غير الزراعية. ونؤكد أيضا أن التفاوض حول الضرائب التصديرية ليس لديه أي تفويض في الوصول إلى الأسواق غير الزراعية.

**<u>الخدمات</u>:**

33- لقد استعرضنا الوضع الراهن لمفاوضات الخدمات علاوة على العناصر المقترحة لإكمال المفاوضات حسبما تم عرضها في نص الرئيس بتاريخ 28 يوليو 2008. ونظل ندرك أنه لم يتم التوصل إلى أي إجماع حول النص، وعليه، نعتبر أن المفاوضات ينبغي أن تمضي طبقا لإعلان الدوحة وكذلك إعلان هونج كونج، بما في ذلك المرفق "ج". ونؤكد من جديد حقوقنا المنبثقة عن أوجه المرونة التي تم توفيرها للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا حسبما نصت عليه الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) وجميع الصلاحيات التفاوضية الأخرى ذات الصلة.

34- **نؤكد** أن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية قد أثرت بصورة مناوئة على قطاعات الخدمات في البلدان الأفريقية، وندعو شركاءنا التجاريين، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة، إلى التعهد بالتزامات هادفة فيما يتعلق بالوصول

إلى الأسواق في قطاعات وأساليب الإمداد ذات الاهتمام التصديري للبلدان الأفريقية، وبصفة خاصة الأسلوب 4، والحفاظ على تقارنية وتسلسل المفاوضات حول الوصول إلى الأسواق التي ينبغي ربطها بمستوى الطموح الذي تحقق في الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية، علاوة على التوازن الشامل في إطار التعهد الواحد لأجندة الدوحة للتنمية.

35- **نؤكد** على أن البلدان الإفريقية تعهدت بالتزامات مكثفة في تحرير قطاعات خدماتها. وعليه، فأية نتيجة تنبثق عن المفاوضات المتعلقة بالخدمات ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي بذلها الإفريقيون أصلا بهذا الخصوص، مع مراعاة مستوى تنميتهم وقدراتهم البشرية والمؤسسية والتنظيمية.

36- **نؤكد مجددا** على أنه ينبغي للبلدان الإفريقية – كشرط ضروري- أن تستفيد من المعاملة الخاصة والتفضيلية والمساعدة الفنية الملائمة وبناء القدرات. في هذا الغرض، نحث على أن يتم تفعيل طرق عمل مرضية لأقل البلدان نموا ومقترحات S & D، وذلك في أقرب وقت ممكن، أو في موعد لا يتجاوز نهاية المفاوضات.

37- **نؤكد** على أن أي مفاوضات قائمة على نصوص حول التنظيم الداخلي ينبغي أن تكون ذات توجه إنمائي، وتتصدى بفعالية للحواجز التنظيمية وغيرها من الحواجز ذات الصلة التي تواجه موردي الخدمات من البلدان الإفريقية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتضمن مرونات ملائمة وأحكام فعالة للبناء المؤسسي والمساعدة الفنية لصالح البلدان الإفريقية.

38- **نؤكد** على أن الأزمتين العالميتين الاقتصادية والمالية ستؤثران تأثيرا بعيد المدى على الطريقة التي سيتم بها، في المستقبل، تبادل الخدمات. وعليه، نشدد على أهمية تحليل هذه الآثار واستعراض عمل منظمة التجارة العالمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) بهذا الخصوص. كما نؤكد على الحاجة إلى تحليل أثر خطط الإنعاش الخاصة بالبلدان المتقدمة، وذلك بقدر ما يُعتبر أنها تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية لقطاعات خدماتها.

**تسهيل التجارة:**

39- **نكرر التأكيد** على الأهمية المعلقة على مسألة تسهيل التجارة، ونظل ملتزمين إيجابيا بالتوصل إلى نتيجة مرضية لجميع الأطراف في المفاوضات الجارية مع هدف توضيح وتحسين حركة وإطلاق واستخلاص السلع، بما في ذلك السلع العابرة.

40- **نؤكد مجدداً** على أهمية إتاحة معاملة خاصة وتفضيلية ومساعدة فنية وبناء للقدرات لصالح البلدان النامية، على نحو ما تم بيانه في الملحق "دال" لإطار يوليو 2004، والملحق هاء لإعلان هونج كونج الوزاري في ديسمبر 2005 على التوالي.

41- **نؤكد مجدداً كذلك** على أنه ينبغي لأية نتيجة نهائية أن تربط، بشكل مباشر، تنفيذ الالتزامات بتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية، خصوصا الإفريقية منها، وينبغي أن تتضمن آلية تشغيلية محددة بوضوح تُلزم جماعة المانحين بتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول التي تحتاج إليها. يجب كذلك الأخذ في الاعتبار الوضع والاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية وبلدان العبور الإفريقية، وذلك فيما يتعلق بعبور السلع. كما ينبغي تقديم المساعدة المالية الملائمة لتلبية الاحتياجات إلى تنمية البنية التحتية الضرورية في البلدان الإفريقية، خصوصاً في أقل البلدان نموا، وذلك كعنصر حاسم في تسهيل التجارة.

42- **نشدد** على أنه لا ينبغي مطالبة البلدان النامية وأقل البلدان نموا بتنفيذ أية التزامات إلا إذا لبى المانحون طلباتها بتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات بشكل مناسب، واكتسبت القدرة الضرورية لتنفيذ مثل هذه الالتزامات.

**أقل البلدان نمواً:**

43- **ندعو** إلى أن تُدرج في الوثائق الختامية لجولة الدوحة مقترحات أقل البلدان نموا حسب ما تم بيانها في إعلان ماسيرو خلال الاجتماع الخامس لوزراء أقل البلدان نموا المسئولين عن التجارة، المنعقد في ماسيرو، مملكة ليسوتو،

في الفترة من 27 إلى 29 فبراير 2009، بما في ذلك ضرورة تحديد الدول المتقدمة للمنتجات، كل واحدة على حدة عندما تقدم حصصاً معفاة من الضرائب ودخولا في الأسواق الحرة لنسبة 3 في المائة المتبقية من المنتجات الصادرة عن أقل البلدان نموا جميعها.

44- **ندعم دعما كاملا** المعاملة الخاصة للبلدان النامية الإفريقية التي توجد في اتحادات جمركية مع أقل البلدان نموا، وذلك في التزاماتها للتخفيض.

45- **نشدد** على أن الخدمات تعتبر من القطاعات الأسرع نموا في التجارة العالمية. وفي نفس الوقت الذي نعرب فيه عن انشغالنا إزاء نصيب أقل البلدان نموا الذي يظل هامشيا، **نحث** على مشاركة أوسع لأقل البلدان نموا في هذه القطاعات الهامة. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى إنفاذ الأحكام المنصوص عليها في المادتين 4 و19 من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس).

46- **ندعو** إلى تنفيذ حسن التوقيت وكامل وفعال لطرق العمل المتعلقة بمعاملة خاصة لصالح أقل البلدان نموا في التفاوض بشأن التجارة في الخدمات. في هذا الصدد، ندعم دعما كاملاً أقل البلدان نموا لشروعها في تطوير آلية مناسبة تهدف إلى منح أولوية خاصة لقطاعات وطرق الإمداد ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. إن هذا الجهد سيسهل المناقشات حول تفعيل وتنفيذ طرق عمل أقل البلدان نمواً.

47- **نكرر التأكيد** على أنه من المهم والعاجل أن يساعد إطار التكامل المعزز أقل البلدان نموا في إدماج التجارة ضمن خططها الإنمائية الوطنية واستعمال التجارة كمحرك للتنمية والحد من الفقر. في هذا الإطار، نرحب بتوصيات فريق عمل إطار التكامل المعزز الرامية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية؛ على وجه التحديد: مزيد من موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها لتنفيذ مصفوفات عمل إطار التكامل؛ تعزيز القدرات الداخلية للبلدان في مجال إدارة وتنفيذ ورصد عملية إطار التكامل؛ وبينما نلاحظ أنه قد تم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد، بما في ذلك تعيين المدير التنفيذي

ومدير الصندوق الائتماني وكذلك إنشاء الأمانة التنفيذية التشغيلية، إلا أننا نشدد على الحاجة إلى استكمال سريع للمسائل العالقة بغية تنفيذ هذا الإطار الهام بفعالية.

48- **نؤكد مجدداً كذلك** على أن المعاملة الخاصة والتفضيلية تشكل مبدأ أساسياً يهدف إلى تمكين البلدان النامية الأعضاء وأقل البلدان نمواً من تنفيذ التزاماتها وواجباتها، بما في ذلك تزويدها بمرونة وفضاء سياسات وقواعد متوازنة والمساعدة المالية والفنية الضرورية لبناء القدرات مما يسمح لها بتحقيق وصول أكبر إلى الأسواق وفوائد أخرى ضمن نظام تجاري متعدد الأطراف.

**المعاملة الخاصة والتفضيلية:**

49- **نؤكد مجدداً** على أنه نظرا لأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على البلدان النامية، تكتسي المعاملة الخاصة والتفضيلية أهمية حيوية لتمكين البلدان النامية الأعضاء وأقل البلدان نموا من تنفيذ التزاماتها وواجباتها، بما في ذلك تزويدها بمرونة وفضاء سياسات وقواعد متوازنة لتحقيق وصول أكبر إلى الأسواق.

50- **نعرب عن انشغالنا** بأن المناقشات حول المقترحات الخاصة بالاتفاقية لم تحرز سوى حد أدنى من التقدم. ونحث الأعضاء بالتالي على تكثيف الجهود وممارسة الإرادة السياسية الضرورية للتعجيل باستعراض أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للتأكد من أن النتائج تتمشى مع الاحتياجات والانشغالات الإنمائية للبلدان الإفريقية. ونشدد على أن آلية الرصد تهدف إلى ضمان تنفيذ ملائم لأحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية في جميع مجالات المفاوضات. وعليه، ينبغي أن تشمل العناصر الملائمة لتحقيق هذا الهدف.

**القواعد:**

51- **نحث** البلدان المتقدمة على الاعتراف بانشغالات واحتياجات بلداننا في إطار المفاوضات بشأن القواعد ولا سيما الأهمية الحيوية للمعاملة الخاصة والتفضيلية. ويجب منح اهتمام كاف للاقتراح الذي قدمته بلداننا من أجل التأكد من تضمين الاتفاقيات التي يتم التمخض عنها لبعد خاص بالتنمية.

52- **نؤكد مجدداً** على ضرورة تجنب إدخال قواعد وضوابط أكثر تعقيدا بموجب اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الإعانات والتدابير التعويضية. إن التعقيد في الاتفاقيات الحالية والتكاليف المقترنة باستخدام الوثائق الموجودة بشأن مكافحة الإغراق والإعانات والتدابير التعويضية تحد بالفعل من حق بلداننا في الاعتراض على نحو فعال على عمليات الإغراق أو الإعانات والتدابير التعويضية الضارة. وسوف تؤدي التعديلات المقترحة في مشاريع النصوص الموحدة حول القواعد في ديسمبر 2008 إلى المزيد من الصعوبة بالنسبة لبلداننا في تطبيق التدابير ذات الصلة في حالة معاناة أي صناعة محلية من الضرر نتيجة الواردات المدعومة التي يتم إغراق السوق بها. ويجب أن تكون نتائج المفاوضات بشأن القواعد قابلة للتطبيق من جانب كافة البلدان بغض النظر عن مستويات التنمية فيها.

53- **نشدد** على ضرورة تقديم المساعدة الفنية الملائمة لتمكين البلدان الإفريقية من إنفاذ حقوقها بفعالية بموجب اتفاقية مكافحة الإغراق، وذلك انسجاماً مع المقترح المشترك بين مجموعة بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي وأقل البلدان نموا بشأن مكافحة الإغراق.

54- **إذ نذكّر** بأن البلدان الإفريقية تعمل حاليا على التفاوض بشأن اتفاقيات تجارة إقليمية، خصوصا اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وإذ نشير إلى أنه ينبغي أن تتطابق النتائج مع قواعد منظمة التجارة العالمية، نشدد على أن المادة 24 من الاتفاقية العامة لتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) لسنة 1994، في الوقت الذي صيغت فيه، كانت تعالج أساسا انشغالات اتفاقيات التجارة الإقليمية بين البلدان المتقدمة. وعليه، ندعو المفاوضين إلى تنشيط

المفاوضات على تعديل المادة 24 من اتفاقيات الجات لسنة 1994 للسماح بالمعالجة الخاصة والتفضيلية، ومرونات واضحة وضرورية للبلدان النامية تأخذ في الاعتبار احتياجاتها المحددة ومستويات تنميتها.

**الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك:**

55- **نشدد** على الحاجة على التأكد من أن مرونات المعاملة الخاصة والتفضيلية المنصوص عليها في المادة 3 تهدف إلى معالجة الانشغالات المحددة لجميع الدول الإفريقية، خصوصا الدول الساحلية الصغيرة الأكثر ضعفا، وندعو إلى أن تكون أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية أحكاما قائمة بذاتها دون شروط متعارضة حول إدارة نظم مصائد الأسماك. على وجه الخصوص، ينبغي صياغة الضوابط الخاصة بنظم إدارة مصائد الأسماك لكي تتمشى مع وقائع قطاعات مصائد الأسماك، ولا سيما الأنشطة التقليدية لصيد الأسماك، وندعو إلى التزامات أقوى بشأن مساعدة فنية فعلية وقابلة للرصد.

56- **نرحب** باستئناف المفاوضات حول مشروع النص الأولي لشهر نوفمبر 2007 المتعلق بالإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، وخارطة طريق الرئيس لشهر ديسمبر 2008. نشدد على الحاجة إلى نهج متوازن ومنصف وعادل للمفاوضات المتعلقة بالإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، يأخذ في الاعتبار الوضع والاحتياجات الخاصة للدول الإفريقية الساحلية النامية والأقل نموا، ونشدد على أن الضوابط الجديدة لا تفرض أي عبء غير مبرر، فيما يتعلق بكل من تطوير هذا القطاع في تنميتنا الاقتصادية المتواصلة وقدرتنا الإدارية على التقيد بمقاييس وقواعد صارمة جديدة.

**التجارة والبيئة:**

57- **نشدد** على ضرورة مواصلة المفاوضات مع اللجنة المعنية بالتجارة والبيئة في الدورة الخاصة مع هدف التوصل إلى اتفاق بشأن أداء التفويض.

**حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة/اتفاقية التنوع البيولوجي:**

58- **نحث** على أنه، من أجل إقامة علاقة دعم متبادلة بين جوانب اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي في تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيتين، ينبغي أن تؤدي نتائج المفاوضات الجارية في مجلس حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، في الدورة الخاصة، إلى شرط يُلزم طالبي العلامات التجارية بالكشف عن منشأ المادة البيولوجية والمعرفة التقليدية المستعملة في اختراعاتهم، وأدلة على قبول مطّلع مسبق وترتيبات تقاسم الأرباح مع بلد المنشأ والجماعات المعنية.

**تسوية النزاعات:**

59- نظراً للصعوبات التي تواجه البلدان الإفريقية في استعمال آلية تسوية النزاعات لتعزيز وصون مصالحها، وكذلك تطلعاتها المشروعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، نحث على أن تؤدي نتائج مفاوضات التفاهم المتعلق بتسوية النزاعات إلى ختام يسهل المشاركة الكاملة للبلدان الإفريقية في نظام تسوية النزاعات بانسجام مع اقتراح المجموعة الإفريقية (TN/DS/W/92) .

**المعونة مقابل التجارة:**

60- **نشدد** على الحاجة إلى التأكد من تنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالمعونة مقابل التجارة والتوصيات المنبثقة عن مداولات اجتماع الاستعراض الإقليمي حول "تعبئة المعونة مقابل التجارة: التركيز على إفريقيا"، المنعقد في دار السلام، تنزانيا، يومي 1 و2 أكتوبر 2007،

وتوصيات تعبئة المعونة مقابل التجارة: استعراض عالمي تم تنظيمه في جنيف في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر 2007، وعن الأنشطة المبينة في خارطة طريق المعونة من أجل التجارة التي اقترحها المدير العام لمنظمة التجارة العالمية واعتمدتها أعضاء المنظمة في 27 فبراير 2009، وذلك بشكل فعال، متسق ومترابط.

61- **ندعو** جميع الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف والمؤسسيين، على ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية، إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة على مبادرة المعونة مقابل التجارة، والخوض بشكل كامل في نهج قطرية لمساعدة البلدان الإفريقية، وأقل البلدان نموا والبلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض، بما فيها الدول المنضمة، في تعظيم فوائد التجارة. ندعو قمة مجموعة الـــ20، المقرر عقدها في لندن، في 2 أبريل 2009، على التأكد من أن الالتزامات المالية الموجهة نحو المعونة مقابل التجارة سيتم الإبقاء عليها.

62- **نوصي** بقوة بأن يؤخذ في الاعتبار البعد الإقليمي للمشاريع والبرامج التي تم إطلاقها، انسجاما مع أولوياتها الإنمائية، وبأن يتم إنشاء آلية ملائمة وفعالة للرصد والتقييم.

63- **نطلب** من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية أن يرفع تقريرا عن نتائج مشاوراته مع أعضاء المنظمة والدول التي لها صفة مراقب، المؤسسات المالية الدولية، بنوك التنمية الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، حول الآليات المقترحة لتأمين تمويل هام إضافي، قابل للتنبؤ، مستدام وفعال للمعونة مقابل التجارة بغية مساعدة البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نموا.

64- **نشدد** على الحاجة إلى التمييز بين تمويل المعونة مقابل التجارة المتاح للبلدان الإفريقية بموجب الاتفاقيات التفضيلية الموجودة وبين الموارد التي تتم تعبئتها لتمويل المعونة مقابل التجارة. نطالب باستكمال سريع

للاستعراضات الإقليمية الفرعية لأفريقيا، لكي يتم إصدار اقتراحات ملائمة تهدف إلى تحسين وتعجيل إحراز التقدم في ضمان فعالية المعونة.

**الانضمام:**

65- **نؤكد مجددا** على تضامننا الكامل مع البلدان الإفريقية التي بصدد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونحث جميع أعضاء المنظمة على تسهيل وتعجيل عملية انضمام تلك البلدان. بالإشارة إلى الخطوط التوجيهية لانضمام أقل البلدان نموا التي اعتمدها أعضاء المنظمة في 10 ديسمبر 2002، نشدد على أنه ينبغي ألا تطالب الدول التي بصدد الانضمام بالتفاوض بشأن تنازلات والتزامات تتجاوز تلك التي تعهدت بها أقل البلدان نموا الأعضاء في المنظمة. نشدد كذلك على أنه ينبغي عدم إجبار البلدان الأفريقية النامية التي بصدد الانضمام على تقديم تنازلات لا تتناسب مع مستوى تنميتها وتتجاوز الالتزامات التي تعهدت بها البلدان النامية الأعضاء في المنظمة.

66- **ندعو** شركاءنا الإنمائيين كذلك إلى تكثيف تقديم المساعدة والدعم الفنيين في مجال بناء القدرات في جميع مراحل عملية الانضمام إلى الدول الإفريقية المنضمة.

**العملية والخاتمة:**

67- **نؤكد** على أهمية صون وتحقيق نتائج إنمائية ملموسة في جميع مسارات التفاوض لجولة الدوحة. كما نؤكد مجددا على أن تحقيق هذا الهدف في المفاوضات يمثل استجابة هامة متعددة الأطراف على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المتطورة، خصوصا بالنسبة للبلدان الإفريقية.

68- **نشدد** على أهمية صيانة التقدم المحرز حتى الآن في مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية ونحذر شركاءنا من محاولات إعادة تأويل أو تغيير التفويضات الراسخة والتراجع عن الالتزامات.

69- **ندعو** إلى مواصلة إجراء المفاوضات على نحو متعدد الأطراف وشامل وشفاف على أساس مساهمات الأعضاء، تحت إرشادات الرؤساء، لضمان المشروعية والتوازن الكاملين للنتائج.

70- **نؤكد مجدداً** على ضرورة تمثيل أفريقيا تمثيلا كاملا في جميع المداولات المتعلقة بأثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العالمي، خصوصا على الاقتصاديات والتدفقات التجارية للبلدان النامية. كما نشدد على الحاجة الملحة إلى توسيع الجهود الدولية الجارية للتعامل مع الأزمة، بما فيها تلك التي تبذلها مجموعة الـــ20، لتشمل تمثيلا إفريقيا متوازنا.

71- **نرحب** بالدعوة التي تم توجيهها إلى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لحضور القمة القادمة لمجموعة الـــ20 المقرر عقدها في لندن. بهذه المناسبة الهامة، ستنقل إفريقيا رسالة قوية حول أهمية الاختتام المبكر لجولة الدوحة للتنمية للتأكد من أن الأسواق ستظل مفتوحة أمام التجارة الإفريقية، لنبذ الحماية والتدابير الأخرى التي تعوق التجارة العادلة، لضمان توفر تمويل التجارة والقدرة على تحمل كلفته، الأمر الذي يعتبر حيويا على وجه الخصوص للبلدان الإفريقية، وللتأكيد على الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة مقابل التجارة في مساعدة البلدان الإفريقية على مواجهة الآثار السلبية للأزمة على اقتصادياتها وخططها الإنمائية.

72- **نرحب** بجهود المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لرصد وتعزيز وتعبئة توفر تمويل التجارة والقدرة على تحمل كلفته، خصوصاً لصالح البلدان الإفريقية النامية والأقل نموا.

73- **نعرب عن تقديرنا** لجميع الشركاء الإنمائيين الذين يواصلون دعمهم للبلدان الإفريقية في تأمين نظام تجاري متعدد الأطراف منصف، عادل ومتوازن يأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية لجولة الدوحة.

**أديس أبابا، 20 مارس 2009**

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/513 (XV)
ANNEX.III

# إعلان أديس أبابا حول

# المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

# مارس 2009

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الخامسة

أديس أبابا، إثيوبيا، 16-20 مارس 2009

—

الأصل: إنجليزي

TI/TMIN/MIN/14 (V)

# إعلان أديس أبابا حول

# المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

# مارس 2009

—

# إعلان أديس أبابا حول

# المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

# مارس 2009

**نحن،** وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية الخامسة لمؤتمرنا يومي 19 و20 مارس 2009 في أديس أبابا، إثيوبيا؛

**إذ نأخذ في الاعتبار** أثر الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على تجارة وتنمية بلداننا؛

**وإذ نحيط علماً** بالتقارير المرحلية عن المفاوضات الجارية على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومختلف التجمعات الإقليمية/البلدان الأفريقية؛

**وإذ نستحضر** إعلاناتنا السابقة والإعلانات الصادرة عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛

**وإذ نشدّد** على أهمية التكامل الإقليمي كدعامة مركزية لأجندة تنمية أفريقيا؛

**وإذ نلاحظ** أن الأهداف الرئيسية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية كما اتفقت عليها بلدان الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في اتفاقية كوتونو للشراكة، تتمثل في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وترسيخ مبادرات التكامل الإقليمي والإدماج التدريجي لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في الاقتصاد العالمي؛

**وإذ نلاحظ** أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة قد وقعت عليها بعض البلدان الأفريقية بالأحرف الأولى لتجنب أي تعطيل في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي في ضوء الموعد النهائي وهو 31 ديسمبر 2007؛

**وإذ نعي** أن اتفاقية شراكة اقتصادية جيدة الهيكلة ومتوازنة وذات توجه تنموي توفر فرص وصول محسنة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتأخذ في الاعتبار الاختلاف في مستويات التنمية بين بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية وتزود الأخيرة بحيز السياسة الضرورية وتعالج قيود جانب العرض للاقتصادات الأفريقية، من شأنها أن تحقق فوائد تنموية هائلة بالنسبة لأفريقيا؛

**وإذ نتشجع** بنتائج اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي المنعقد يومي 26-27 مايو 2008 التي تقر باهتمامات شركاء مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ببعض المسائل المعقدة في المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والحاجة إلى مقاربة مرنة مع ضمان إحراز تقدم كاف، والتي تدعو المفوضية الأوروبية إلى استخدام كل ما يتوفر لدى منظمة التجارة العالمية من مرونة متسقة للأخذ في الاعتبار الاختلاف في الاحتياجات ومستويات التنمية لبلدان وأقاليم مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛

**وإذ نستحضر** توجيه المؤتمر المشترك لوزراء التجارة والمالية للاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا في أبريل 2008 والذي أجازته قمة الاتحاد الأفريقي في شرم الشيخ، مصر في يوليو 2008، إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بالقيام، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بإعداد شراكة اقتصادية نموذجية ترشد البلدان والأقاليم الأفريقية في مفاوضاتها على اتفاقيات شراكة اقتصادية كاملة وشاملة مع الاتحاد الأوروبي؛

**ومع الأخذ في الاعتبار** مشروع الشراكة الاقتصادية النموذجية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

**نقوم بموجبه بما يلي:**

1- **نكرر إيماننا الراسخ** بفعالية التجارة كمحرك لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر.

2- **نجدد تأكيد** إعلاناتنا ومقرراتنا السابقة بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتزامنا بالإبرام المبكر لاتفاقيات شراكة اقتصادية ذات توجه تنموي بين الأقاليم الأفريقية والاتحاد الأوروبي تكون موجهة نحو بلوغ أهداف القضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام وتعميق تكامل أفريقيا على أساس مبادرة الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتحقيق إدماج تدريجي فعال للاقتصادات الأفريقية في الأنظمة التجارية والاقتصادية العالمية.

3- **نرحب** بإستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المعونة مقابل التجارة ونحث على تمويل هذه المبادرة بصورة كافية وتنفيذها بفعالية وبسرعة لمساعدة البلدان والأقاليم الأفريقية على الاستفادة التامة من تنفيذ اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

4- **نهيب** بالمجموعة الأفريقية في منظمة التجارة العالمية بأن تقوم، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين، بتكثيف الجهود نحو التعديل المناسب للمادة 24 للجات 1994 للسماح بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الضرورية الأقل من مبدأ المعاملة الكاملة بالمثل والمرونات الواضحة التي تتفق مع متطلبات جعل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ذات توجه تنموي.

5- **نشدد** على أهمية تحديد نقاط مرجعية للتنمية وتوفير الموارد الكافية للمساعدة الفنية وبناء القدرات.

6- **نؤكد** أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى حيز سياسة أكبر للاستجابة لتحديات الأزمات المالية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

7- **نهيب** بالمفوضية الأوروبية بأن تأخذ في الاعتبار نتائج مفاوضات الاجتماع 2870 لمجلس الشؤون العامة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي فيما يخص اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وتبرز قدرا أكبر من المرونة في موقفها خلال المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة والشاملة.

8- **نؤكد** على الحاجة إلى الاتساق بين اتفاقيات الشراكة الاقتصادية وأجندة تنمية وتكامل أفريقيا الإقليمي.

9- **نكرر** الحاجة إلى معالجة المسائل الخلافية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي حددها المؤتمر المشترك لوزراء التجارة والمالية للاتحاد الأفريقي المنعقد في أبريل 2008، معالجة كافية في سياق المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الكاملة والشاملة.

10- **نشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الذين ساهموا في إعداد اتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية.

11- **نعتبر** اتفاقية الشراكة الاقتصادية النموذجية عملاً جارياً وندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى مواصلة التشاور بغية القيام بمزيد من إثراء الوثيقة وضمان اتساقها.

12- **نشجع** البلدان والأقاليم الأفريقية على استخدام النموذج حيث يلزم وخاصة فيما يتعلق بالمسائل الخلافية والمسائل الأخرى في مجالات الاهتمام المشترك في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

13- **نوجه** بقيام مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعات الاقتصادية الأفريقية بتنسيق أشكال اتفاقيات الشراكة الاقتصادية في أفريقيا وبغية المواءمة بين المسائل الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لأفريقيا والمفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لتمكين أفريقيا من التحدث بصوت واحد.

**حرر في أديس أبابا في 20 مارس 2009**

**AFRICAN UNION**
**الاتحاد الأفريقي**

**UNION AFRICAINE**
**UNIÃO AFRICANA**

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/513 (XV)
ANNEX.IV

# البيان الختامي

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الخامسة
أديس أبابا، إثيوبيا 16-20 مارس 2009

REV.2

# البيان الختامي

# أثر الأزمات المالية الدولية على التجارة والتنمية في أفريقيا

**نحن وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي** المجتمعين في أديس أبابا، إثيوبيا، من 19–20 مارس 2009، إذ نشير إلى إعلان ومقرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا في 3 فبراير 2009 حول الأزمة المالية الدولية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والإنمائي البعيد المدى على البلدان الأفريقية، وعلى تنمية البلدان الأفريقية والحاجة إلى الإبقاء على الأسواق مفتوحة أمام التجارة الأفريقية، **ونشير كذلك** إلى بيان وزراء المالية للاتحاد الأفريقي ومحافظي البنوك المركزية الصادر في 12 نوفمبر 2008 في تونس،

**نؤكد قلقنا البالغ** من التأثير السلبي والبعيد المدى للأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة على نمو الاقتصاد الأفريقي وخطط التنمية الوطنية، وميزان المدفوعات والميزانيات الوطنية، والقدرة التنافسية، والوصول إلى التمويل الدولي العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. لقد اتضح أن الأزمة قد بدأت تؤثر سلبا بالفعل على القطاعات الاقتصادية الهامة في البلدان الأفريقية، وامتدت عواقبها إلى الإنتاج، والصادرات، والعمالة، والاستثمارات، والسياحة وتحويلات العمال المهاجرين، وذلك من بين جملة أمور أخرى، وترتب عليها هبوط شديد في أسعار المنتجات الأساسية. وسجلت جميع الاقتصادات الأفريقية انخفاضا شديدا في النمو الاقتصادي نتيجة للأزمة التي بدأت في البلدان المتقدمة وانتشرت بسرعة في جميع أرجاء العالم لتؤثر سلبا على البلدان النامية لا سيما في أفريقيا.

**نؤكد** أنه نتيجة للأزمة، ولأكثر من أي وقت مضى، هناك حاجة إلى وضع التنمية الاقتصادية الأفريقية في مقدمة الجهود الدولية المبذولة لاستقرار القطاع المالي المريض، لبناء استراتيجيات تستهدف انتعاش الاقتصاد العالمي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتطبيق توافق مونتيري حول تمويل التنمية مع إعطاء الاهتمام اللائق لتقديم المعونة على نحو فعال طبقاً لإعلان واتفاق أكرا اللذين تم

الاتفاق عليهما خلال الأنكتاد الثاني عشر، لإدماج الاقتصادات الأفريقية، لا سيما اقتصادات أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي، مع منح زخم جديد لجهود التكامل الإقليمي الأفريقي،

**إننا نبدى قلقنا** من اللجوء المتزايد إلى الإجراءات والسياسات الحمائية حول العالم؛ وعليه، فمن الملح أن توفر البلدان المتقدمة القيادة في مقاومة الضغوط الرامية إلى القومية الاقتصادية. ويتعين أن يُسمح للبلدان الأفريقية بالاحتفاظ بمساحة السياسة الضرورية التي هي في حاجة إليها لوضع استراتيجيات انتعاش اقتصادي وتنمية تتوافق مع مبادئ منظمة التجارة العالمية واستراتيجيات التنمية؛

**نؤكد** أنه داخل السياق الاقتصادي العالمي الحالي هناك حاجة إلى تقليص إجراءات الدعم المخلة بالمبادلات فضلا عن الممارسات التنافسية المضادة، وتوفير الوصول المعزز لمنتجات التصدير القادمة من البلدان النامية والبلدان الأفريقية الأقل نموا إلى الأسواق.

**نؤكد** الحاجة إلى رصد تأثير خطط التحضير المالية والإنقاذ للبلدان المتقدمة على القدرة التنافسية معدلات التبادل التجاري للاقتصادات الأفريقية. وفي هذا الصدد، يعتبر عمل المؤسسات الاقتصادية، والمالية والتجارية الدولية التي تعمل على مساعدة البلدان النامية دون أي شروط، خاصة البلدان الأفريقية، في التحكم على تأثير الأزمات على اقتصادياتها وتوليها بالغ الأهمية؛

**نؤكد مجدداً** أنه يتعين أن يتم تمثيل أفريقيا تمثيلا كاملا في جميع المداولات حول تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصاد العالمي، لاسيما على الاقتصادات والتدفقات التجارية للبلدان النامية. **ونشدد أيضاً** على الحاجة الملحة إلى توسيع الجهود الدولية الحالية لمعالجة الأزمة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها مجموعة الـــ20، لكي تضم تمثيلاً أفريقيا أكثر عدالة وتوازنا.

**نؤكد** الحاجة إلى الحفاظ على التقدم المحرز وأوجه التقارب التي تحققت خلال عام 2008 في جميع مسارات مفاوضات جولة الدوحة في ظل موقف موحد

ونحذر بالحيطة من التداعيات العكسية لإعادة فتح باب التفويضات المتفق عليها الثابتة والتراجع عن التقدم والاتفاق الذي تم التوصل إليه.

**نشدد** على أنه بالنسبة لأفريقيا، يعتبر البعد الإنمائي في كل مسار من مسارات التفاوض سبب جولة الدوحة. وهذا يعني أن يكون المضمون الملموس للتنمية واضحا في كل مسار من مسارات التفاوض، وفي النتائج الشاملة. و**نشدد** أيضاً على الحاجة إلى التأكد من أن هناك مكونا إنمائيا واضحا يشكل جزءاً لا يتجزأ من نتائج مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية.

**ندعو** جميع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمؤسسين، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية إلى الالتزام الكامل بتعهداتها بشأن المعونة مقابل التجارة دون أدنى شروط. **كما ندعو** أيضاً قمة مجموعة الـــ20، المزمع عقدها في لندن في 2 ابريل 2009، بالتأكد من الإبقاء على الالتزامات المالية نحو المعونة مقابل التجارة/وتعزيزها والالتزام بها موجودة، ومعززة للحد من الفقر في أفريقيا وتحقيق استراتيجيات التنمية مع إبداء الاهتمام اللائق بإعلان باريس في هذا الصدد.

**نرحب** بالدعوة الموجهة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لحضور قمة لندن القادمة لمجموعة الـــ20. وبهذه المناسبة الهامة، سوف تبعث أفريقيا برسالة قوية حول أهمية الاستكمال المبكر لجولة الدوحة الإنمائية للتأكد من أن الأسواق تظل مفتوحة أمام التجارة الأفريقية، ورفض مبدأ الحمائية وأي إجراءات أخرى من شأنها إعاقة التجارة العادلة، وذلك للحفاظ على مساحة السياسة الضرورية لصنع القرار، والتأكد أيضاً من توفر وجاهزية التمويل التجاري، الذي يعتبر حيويا بصفة خاصة للبلدان الأفريقية، فضلاً عن تأكيد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة مقابل التجارة، لمساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة التأثير السلبي للأزمة على اقتصاداتها وخططها الإنمائية.

—

**AFRICAN UNION  UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2009

http://archives.au.int/handle/123456789/3596

*Downloaded from African Union Common Repository*